الأمم المتحدة

A/71/308

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام**

موجز

يتناول هذا التقرير، المقدم عملا بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٣٣، والذي يغطي الفترة من ٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٦، حالة حقوق الإنسان في ميانمار في سياق العملية الجارية لإرساء الديمقراطية في البلد ويسلط الضوء على جهود الأمم المتحدة في دعم حكومة ميانمار وشعبها في مسارهما صوب الإصلاح والاستيعاب السياسي والتنمية. وشكّل إجراء انتخابات على الصعيد الوطني في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بالمشاركة السلمية والكريمة والحماسية للشعب نقطة تحوُّل كبرى في تاريخ ميانمار. كما أن الانتصار الكاسح الذي أحرزته الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، التي كانت حزب المعارضة منذ وقت طويل، وصعودها إلى السلطة لتحل محل قيادة مكوَّنة في أغلبها من مسؤولين عسكريين سابقين، يشير إلى أن عملية السلام تسير في الاتجاه السليم. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦، انتخب البرلمان الجديد هتن كياو رئيساً، وهو أول رئيس دولة في ميانمار على مدى أكثر من ٥٠ عاما ليست له خلفية عسكرية. وعُيِّنت

* A/71/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب المشاورات المستفيضة المتعلقة بالمسائل المشمولة به.

16-13601 (A) 310816 010916

الرجاء إعادة استعمال الورق

زعيمة الحزب الحاكم أونغ سان سو كيي مستشارة للدولة ووزيرة للخارجية. وبالرغم من المصداقية العامة لعملية الانتخابات، فقد أثير قلق واسع، على الصعيدين الوطني والدولي، بشأن حرمان أكثر من مليون شخص، يتألفون أساسا من السكان المسلمين في ولاية راخين وغيرهم من المجموعات الإثنية من الأقليات، من حقوق التصويت.

وفي غضون ذلك، أحرزت عملية المصالحة الوطنية تقدما مع توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على صعيد البلد من قِبَل الجماعات المسلحة الإثنية الثماني في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وهو ما مهّد الطريق أمام إنهاء النزاع الإثني الذي اتسم به تاريخ البلد منذ الاستقلال. غير أن نحو اثنتي عشرة من تلك الجماعات لم تكن مستعدة للتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، ساعيةً إلى زيادة شمولية عملية السلام. وقد عززت الحكومة الجديدة الجهود الرامية إلى الوصول إلى تلك الجماعات غير الموقِّعة. وبقيت الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع الحكومة والجيش والجماعات المسلحة الإثنية والزعماء الدينيين والمجتمع المدني وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين على الصعيدين الوطني والدولي تنفيذا للتكليف الصادر من الجمعية العامة.

وبالرغم من التطورات الإيجابية في مجالات أخرى، لم يُحرز سوى القليل من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحسين الظروف البائسة التي يواجهها السكان المسلمون في ولاية راخين، بمن فيهم أولئك الذين لا يزالون يعرّفون بأنفسهم على أنهم من طائفة الروهينغيا. فالكثيرون منهم لا يزالون قابعين في مخيمات المشردين داخليا ويواجهون، إلى جانب مَن هم خارج المخيمات، وطأة التمييز المؤسسي من قِبَل الطائفة ذات الأغلبية. ولا تزال حوادث التوتر والكراهية التي تحصل بشكل متفرق وتستهدف الأقليات سببا لقلق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وبينما توجد توقعات كبيرة بشأن اتخاذ الحكومة خطوات جريئة لتهيئة ظروف أفضل لجميع الطوائف، بما في ذلك السكان المسلمون في ولاية راخين، لم تظهر بعد نتائج ملموسة في هذا الاتجاه. وقد واصلت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة تقديم المساعدة التقنية والمالية والبرنامجية من أجل مساعدة ميانمار في مواجهة تحديات هامة في المجالات السياسية والإنمائية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان. وبالنظر إلى التقدم العام في التحوُّل الديمقراطي والتغيرات السياسية والمؤسسية الملحوظة التي شهدتها السنوات القليلة الماضية، فإنني أرى أن البلد استوفى أغلب المعايير الواردة في قرارات الجمعية العامة المتوالية، وإن بقيت بعض التحديات الكبيرة. وقد ترغب الدول الأعضاء، تبعا لذلك، في استعراض استمرار المساعي الحميدة التي يبذلها المستشار الخاص واستعراض ولايته.

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٧٠، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة ويتابع محادثاته بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والمصالحة في ميانمار، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة من ٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٦. وفي إطار الدعم المقدم من الأمم المتحدة لحكومة ميانمار من خلال المساعي الحميدة، قام مستشاري الخاص بزيارة ميانمار في سبع مناسبات، بالإضافة إلى زيارته بلدانا أخرى في المنطقة بما في ذلك الصين وتايلند. وتم جمع المعلومات الواردة في التقرير من خلال تفاعلاته مع مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة، على الصعيدين الوطني والدولي، في ميانمار، وكذلك بواسطة فريق الأمم المتحدة القطري. وأعدت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، من جانبها، تقريرين صدرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (A/70/412) وآذار/مارس ٢٠١٦ (A/HRC/31/71).

٣ - وظل مستشاري الخاص على صلة بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لزيادة المشاركة البناءة للمجتمع الدولي في معالجة التحديات المختلفة التي تواجهها ميانمار. وإضافة إلى المشاورات الثنائية والمشاورات التي تجرى على مستوى المجموعات في نيويورك وميانمار مع مختلف الدول الأعضاء، ظل على اتصال وثيق ومنتظم بالمبعوث الخاص لحكومة الصين، السفير سون غيوكسيانغ، المراقب الرسمي الآخر الوحيد لعملية السلام. وقدم مستشاري الخاص إحاطتين إلى مجلس الأمن عن الحالة في ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وفي شباط/فبراير ٢٠١٦. وقد عقدتُ أيضا اجتماعين لفريق الشراكة المعني بميانمار في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ و ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ على التوالي.

ثانيا - السياق والتطورات

ألف - الإصلاح السياسي وإرساء الديمقراطية

٤ - تتمثل علامة فارقة في عملية إرساء الديمقراطية التي تولّدت عن الإصلاحات في ميانمار في نجاح إجراء الانتخابات العامة للبرلمان الاتحادي و لـ ١٤ برلمانا على صعيد الأقاليم والولايات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، والتي شملت نحو ٤٠ ٠٠٠ مركز اقتراع. وتولت اللجنة الانتخابية الاتحادية التخطيط للانتخابات وإدارتها، بطريقة اعتبرها المراقبون أكثر شفافية وانفتاحا بصورة كبيرة مما كان عليه الحال في الماضي. وحضر أكثر من ١٢ ٠٠٠

مراقب وطني ودولي لكي يشهدوا مختلف مراحل العملية. وبينما خلت الانتخابات إلى حد كبير من المخالفات، فقد أثيرت بعض الشواغل فيما يتعلق بمدى شمولها للجميع. وكان من دواعي القلق البالغ حرمان بعض قطاعات السكان، وبالأخص المجموعات الإثنية والطوائف من الأقليات، بما في ذلك الروهينغيا، ممن كانوا قد صوتوا بل وسجلوا أسماءهم كمرشحين في الانتخابات السابقة، من حق الترشح. وقد جرى العمل بشروط أشد تضييقا في عام ٢٠١٥ مقارنةً بالانتخابات السابقة بسبب التفسير الأكثر صرامة لمعايير المواطنة، التي تُلزم المرشحين بإثبات الإقامة المتواصلة في البلد لأكثر من ١٠ سنوات وبأن يكون كلا الوالدين من مواطني ميانمار. وأسفر هذا التفسير والتطبيق الصارمان للقانون عن رفض ٧٥ مرشحا، من بينهم ٣٢ مرشحا مسلما. ولوحظت أيضا بعض الاختلافات فيما بين اللجان الانتخابية للولايات واللجان الانتخابية الإقليمية في عملية اتخاذ القرار التي تُحدِّد من يحق له الترشح، الأمر الذي أسفر عن عدم انتخاب مسلم في البرلمان. وعلاوة على ذلك، اتصل أحد مواضيع النقاش الرئيسية خلال فترة الحملة الانتخابية بالقيد الذي فرضته المادة ٥٩ (و) من الدستور التي تحرم من تولي منصب الرئيس أو نائب الرئيس أي مواطن يدين زوجه أو أولاده بالولاء لبلد أجنبي، أو يتمتعون بحقوق وامتيازات رعايا بلد أجنبي أو يحملون جنسيته.

٥ - وجرى الاقتراع في أغلب أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق المتضررة من الفيضانات. ورأى البعض أن قرار إلغاء الاقتراع لأسباب أمنية في خمس بلديات و ٥٩٠ صقعاً قروياً في ولايات راخين وكايين ومون وشان وباغو قد اتُّخذ بطريقة غير شفافة. ونظرا لتكثُّف القتال في ولاية شان مع اقتراب يوم الانتخابات، جرت إلغاءات أخرى. فقد ألغي الاقتراع في سبع بلديات وسبع دوائر و ٣٣٤ قرية لأسباب أخرى متنوعة. ولم يتم الإبلاغ عن حوادث عنف كبيرة. وبدا أن الرغبة القوية في التغيير أدت إلى مشاركة لافتة في الانتخابات بلغت نسبتها حوالي ٧٠ في المائة لقرابة ٣٠ مليون من الناخبين الذين يحق لهم التصويت. وفي حين أن الأمم المتحدة لم تراقب انتخابات عام ٢٠١٥، فقد تواجدت على الأرض بعثة بقيادة شعبة المساعدة الانتخابية لمتابعة الأحداث في يوم الانتخابات. وشهد أعضاء البعثة مشاهد مؤثرة لناخبين يقفون في الطوابير بحماس وصبر للإدلاء بأصواتهم.

٦ - وقد أحرزت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية فوزا ساحقا في الانتخابات، حيث حازت ٧٨,٩٥ في المائة من المقاعد المنتخبة في مجلس النواب و ٨٠,٣٦ في المائة في مجلس الشيوخ، فحققت بذلك أغلبية برلمانية مريحة بالرغم من أن نسبة ٢٥ في المائة من المقاعد لا تزال مخصصة دستوريا للتاتماداو (القوات المسلحة). ولم يحصل الحزب الحاكم السابق،

حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية، سوى على ما يزيد قليلا عن ٨ في المائة من المقاعد المنتخبة في كلا المجلسين. وأتاح التفويض الانتخابي الكاسح للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية انتخاب هتن كياو، المقرب إلى أونغ سان سوكي، رئيسا، وتشكيل حكومة شاملة للجميع سياسيا وإثنيا تضم أيضا تكنوقراط من حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية وعضوا من حزب مون الوطني. وفازت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بثلاثة أرباع جميع المقاعد المنتخبة في المجالس الإقليمية السبعة وبهامش مريح في أربعة من مجالس الولايات السبعة. وفي ولايتي راخين وشان، حازت الأحزاب الإقليمية الإثنية على درجة من التأييد، وإن لم يتمكن أي حزب من تأمين أغلبية في أي من مجالس الولايات الثلاثة المتبقية. ولم تفز الأحزاب المحلية سوى بثلاثة مقاعد في مجلس ولاية مون، ومقعدين في ولاية شين، ومقعد واحد في ولاية كايين، ولم تفز بأي مقعد في ولاية كاياه.

٧ - وشهدت الفترة التالية للانتخابات نشاطا سياسيا محموما، شمل عقد اجتماعات في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بين أونغ سان سوكي والرئيس السابق ثين سين ومع القائد العام لقوات الدفاع مين أونغ هلاينغ. وعقدت مستشارة الدولة والقائد العام اجتماعين آخرين في ٢٥ كانون الثاني/يناير و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦. وبينما لم يتوفر سوى القليل من التفاصيل، فإنه يُعتقد أن تلك التفاعلات أسهمت في بناء روح من المودة والتعاون البنّاء بين المتحاورين.

٨ - وانعقد البرلمان في ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ وانتُخب رئيسا ونائبا رئيسَيْ مجلسي البرلمان في الشهر نفسه. وفي مسعى لكفالة الاستقرار والاستمرارية في المجلس التشريعي، أعاد التاتماداو تنصيب أغلبية من المندوبين العسكريين المعينين من ذوي الخبرة التشريعية الكبيرة ومن الرتب العسكرية الرفيعة. وكان بعضهم، ولا سيما في صفوف قادة الجيش، قد عُيِّن منذ فترة طويلة تعود إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ويتباين ذلك بصورة صارخة مع كتلة الممثلين المنتخبين: فلم يُنتخب مجددا سوى ١٢ في المائة من المشرِّعين الذين كانوا في البرلمان السابق. وفي آذار/مارس، انتخب مجلسا البرلمان هتن كياو رئيسا. وأسَّس تنصيبه لأول رئاسة مدنية غير مرتبطة بالعسكرية منذ أكثر من ٥٠ عاما. أما النائب الأول للرئيس فهو مينت سوي، وهو ضابط عسكري سابق من مجموعة مون الإثنية والوزير الأول السابق في يانغون، والنائب الثاني للرئيس هو هنري فان هتي يو، وهو من مجموعة شين الإثنية ومسيحي ينتمي إلى الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وفي الشهر نفسه، وافق البرلمان بأغلبية ساحقة على مقترح بتخفيض عدد الوزراء من ٣٦ إلى ٢١، وهو عنصر رئيسي في البرنامج الانتخابي للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. واستمر الجيش في رئاسة وزارات الداخلية والدفاع

والشؤون الحدودية، بموجب الدستور. وعيَّن الرئيس الوزراء الأوائل للأقاليم والولايات الـ ١٤ وعيَّن أونغ سان سو كيي وزيرة جديدة للخارجية، مع وظيفة إضافية كمستشارة للدولة، وهو ما يعطيها سلطة الاتصال بالوزارات الحكومية والإدارات والمنظمات والجمعيات والأفراد للتشاور، بينما تكون مسؤولة أمام البرلمان. وفي غياب أي تغيير في الدستور من شأنه تخويل تعيينها رئيسة للدولة، تعطيها هذه الوظيفة من الناحية الفعلية مركزا فريدا في الحكومة لم يتعرَّض للطعن حتى الآن.

٩ - وفي الخطاب الافتتاحي الموجَّه إلى البرلمان، ألزم الرئيس حكومته بالأولويات الواردة في بيان الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بشأن المصالحة الوطنية، والسلام الداخلي، والسعي إلى التطور الدستوري نحو اتحاد فيدرالي، وتحسين المستويات المعيشية للشعب. وفي اجتماع مع الفريق الجديد من الوزراء عقد في ٢٦ آذار/مارس، دعت مستشارة الدولة زملاءها إلى العمل بمثابرة ونزاهة وإخلاص وتفانٍ من أجل المصلحة الوطنية، وتحاشي بذخ العيش، والعمل بمزيد من الشفافية والمساءلة أمام الشعب. ودعت أيضا كل منهم إلى إعداد خطة لـ ١٠٠ يوم لإداراتهم المختلفة.

١٠ - وتمثَّل أحد أول تحركات الحكومة في تحرير السجناء السياسيين. وبعد إطلاق سراح ١١٣ من سجناء الرأي في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، عفا الرئيس عن ٨٣ سجينا إضافيا في ١٧ نيسان/أبريل. وتعبيرا عن عزم الحكومة بدء إصلاحات قانونية، أُنشئت لجنة للشؤون القانونية وتقييم الحالات الخاصة سرعان ما أوصت بتنقيح أو إبطال نحو ١٤٢ من القوانين المعمول بها. ودرست لجنة مشاريع القوانين في مجلس الشيوخ قانون الاحتجاج والتجمع السلميين لعام ٢٠١١، بصيغته المعدلة في عام ٢٠١٤، ووافقت عليه بهدف تخفيف وتقليص العقوبات والقيود على الاحتجاجات والمسيرات العامة التي كانت تحتاج إلى تصاريح مسبقة. ولن تتطلب هذه المظاهرات الآن سوى إخطارا مسبقا. وظهرت دعوات إلى إجراء دراسة مماثلة بشأن قانون أحكام الطوارئ لعام ١٩٥٠، وقانون المعاملات الإلكترونية، وقانون الجمعيات غير القانونية. ونوقِش قانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥ في البرلمان في شهر أيار/مايو ٢٠١٦ وأُلغي رسميا.

١١ - وأتمت ميانمار الاستعراض الدوري الشامل الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالرغم من وجودها المحدود في البلد والقيود المعطلة المفروضة على التأشيرات، حيث تفرض ميانمار على موظفي المفوضية الثلاثة تجديد تأشيراتهم كل ثلاثة أشهر، تقديم دعم مهم للحكومة ولمؤسسات الدولة وكذلك

للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات. وسوف أتطرق إلى بعض التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يواجهها البلد في الفرع الثالث.

١٢ - ومنذ أن تولّت الحكومة الجديدة مهامها، شهد البلد سلسلة من الزيارات من قادة الحكومات الأجنبية. وكان رئيس وزراء سنغافورة لي هسيين لونغ أول رئيس دولة يزور ناي بي تاو، وذلك في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقام وزراء خارجية إيطاليا وتايلند وتركيا والصين وفرنسا وكندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أيضا بزيارة ناي بي تاو. وأجرى الرئيس ومستشارة الدولة أول زيارة رسمية لهما إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وهي الرئيس الحالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما أجرت مستشارة الدولة زيارة إلى تايلند. وتدل تلك الزيارات على الأولوية التي توليها الحكومة لبناء علاقات مع جيران ميانمار الإقليميين.

١٣ - ومع استمرار ميانمار في تطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي، بدأت البلدان أيضا في النظر في تقليص الجزاءات. وقد أزالت الولايات المتحدة من القائمة السوداء لديها ١٠ شركات مملوكة للدولة في القطاع المصرفي وقطاع الأخشاب وصناعات التعدين ولكنها لا تزال تطبق قيودا على المعاملات التجارية مع التاتماداو. وفي نيسان/أبريل، قام مجلس الاتحاد الأوروبي بتمديد الحظر الذي يفرضه على بيع الأسلحة إلى ميانمار لمدة سنة أخرى.

ألف - النزاع المسلح وعملية المصالحة الوطنية

١٤ - أظهرت الجهات المعنية الرئيسية التزاما علنيا قويا بمواصلة المحادثات بشأن اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وبدء حوار سياسي لمعالجة المسائل المتعلقة بتقاسم السلطة والموارد في إطار ميانمار الموحدة والديمقراطية والاتحادية. كما أن الجهود الدؤوبة التي بُذلت على مدى فترة ١٧ شهرا وتُوِّجت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بالاتفاق المؤقت بشأن مشروع نص لاتفاق وقف إطلاق النار كانت مهمة لأن الجماعات المسلحة الإثنية المختلفة، على الرغم من مصالحها وتطلعاتها المتباينة وأحيانا المتباعدة، قد تمكنت من الالتقاء في فريق تفاوضي وحيد مُركَّب يُعرف باسم فريق تنسيق وقف إطلاق النار على نطاق البلد والعمل بصورة بناءة مع الجانب الحكومي. وعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات، كانت الأمم المتحدة والصين حاضرتين بصفتهما جهتين مراقبتين من طرف ثالث في هذه المفاوضات وكذلك في اجتماعات القمة الهامة التي تعقدها الجماعات المسلحة الإثنية وراقبتا التقدم المحرز صوب تحقيق المصالحة الوطنية. وكان النهج الذي دأبت الأمم المتحدة على اتباعه هو المراقبة بعيدا عن الأضواء، والتدخل بالحد الأدنى، والتشجيع الأخلاقي، وبذل المساعي الحميدة السرية.

١٥ - وفي حين أظهرت محادثات السلام نتائج مبشرة، فإن الخلافات الرئيسية بشأن النهج والأولويات ما زالت تؤثر على الاتفاق بشأن الوقف الشامل لإطلاق النار. ومنذ اندلاع الأعمال العدائية في شباط/فبراير ٢٠١٥ في منطقة كوكانغ، وهي منطقة الإدارة الذاتية الواقعة على حدود الصين، فقد أثرت التوترات المستمرة على المفاوضات إذ أن العديد من الجماعات المسلحة الإثنية الرئيسية قد تراجع عن النص النهائي المتفق عليه، ورفض التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار على أساس أنه لا يشمل الجميع. وأهابت هذه الجماعات بالحكومة أن تدعو جميع الجماعات المسلحة الإثنية التي كانت جزءا من فريق تنسيق وقف إطلاق النار على نطاق البلد إلى التوقيع على الاتفاق، وهو شرط وجدت الحكومة أن من الصعب الموافقة عليه، لا سيما فيما يتعلق بجماعة كوكانغ المسلحة وغيرها من الجماعات المتحالفة معها. وفي ظل تلك الظروف، مضت الحكومة قدما بالتوقيع رسميا على الاتفاق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ملمِّحة إلى أن الجهات غير المستعدة للتوقيع بإمكانها أن تفعل ذلك في تاريخ لاحق. وقد ردت ثمانية من الجماعات المسلحة الإثنية بشكل إيجابي وحضرت الحفل، في حين أن بعض الجماعات المؤثرة مثل منظمة استقلال كاشين وحزب ولاية مون الجديد والحزب التقدمي الوطني الكاريني قد اختارت البقاء بعيدا. وكان مستشاري الخاص موجودا في الحفل في ناي بيي تاو وقد وقّع بصفة شاهد إلى جانب الصين والهند واليابان وتايلند فضلا عن الاتحاد الأوروبي. وقوبل إبرام الاتفاق بترحيب واسع النطاق باعتباره معلما أساسيا على طريق عملية السلام في ميانمار. وصدّق البرلمان على الاتفاق في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ويضطلع الجانبان بخطوات أخرى من أجل تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك إنشاء لجنة رصد مشتركة للاتحاد والصياغة الأولية لإطار للحوار السياسي. وشُكلت لجنة مشتركة معنية بالحوار بشأن تحقيق السلام في الاتحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وافتُتحت رسميا الدورة الأولى لمؤتمر السلام للاتحاد في ناي بيي تاو في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وكانت هذه المناسبة هي أول حوار بين الحكومة والجماعات المسلحة الإثنية.

١٦ - وواصلتُ التأكيد على أن كلا من الأطراف الموقعة وغير الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار بحاجة إلى الحفاظ على الروح البناءة والتطلعية. وأبقت الحكومة الأبواب مفتوحة للجماعات غير الموقعة كي تنضم إلى عملية السلام، ووضعت أيضا نموذجا واضحا لبدء حوار سياسي، بما في ذلك المفاوضات بشأن هيكل اتحاد فدرالي ديمقراطي. ولكي يحدث ذلك، فإن التوترات القائمة على الحدود ولا سيما في ولايتي كاشين وشان الشمالية يجب أن تهدأ ويجب تفادي حدوث مواجهات مسلحة جديدة بأي ثمن. وفي حين لم يكن هناك بوجه عام انتكاسات خطيرة في وقف إطلاق النار بين التاتماداو والجهات الموقعة على الاتفاق،

لا ينطبق الأمر نفسه على الجماعات غير الموقعة، إذ أن حدة الاشتباكات لم تُظهر أي توان بل إنها تفاقمت في بعض القطاعات التي تشمل جيش استقلال كاشين، وحزب التقدم في ولاية شان، والجيش الوطني لتحرير تأنغ، وجيش أراكان في راخين. ويمكن أن يؤدي عدم السيطرة على هذه الحالة على أرض الواقع إلى زيادة اتساع فجوة الثقة، وأن يزيد من حدة الخلافات الداخلية، وأن يؤدي لانتكاس في عملية السلام، بالإضافة إلى إثارة مسائل إنسانية جديدة.

١٧ - ومن المشجع أن مستشارة الدولة قد أكدت مرارا أن المصالحة الوطنية هي إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة. وقد أولت اهتماما شخصيا للدفع بعملية السلام قدما من خلال رئاستها للهيئة الحكومية لمفاوضات السلام، ألا وهي مركز السلام والمصالحة الوطنية، الذي كان يُعرف سابقا باسم مركز السلام في ميانمار، وإعادة تشكيله عن طريق الاستعانة بخليط من ممثلي السلطة التنفيذية والتشريعية والممثلين العسكريين. وقد عينت تين ميو وين، وهو مساعدها المؤتمن وطبيبها الشخصي، ليكون المفاوض الرئيسي في مفاوضات السلام باسم الحكومة. وفي معرض إشارتها إلى أن حكومتها سوف تبني على المكاسب التي حققتها الإدارة السابقة بدلا من تشجيع أي مسارات جديدة أو موازية، اجتمعت مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجماعات الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار والتاماداو. وتواصلت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أيضا من جانبها مع جماعات أخرى، بما في ذلك جيش ولاية وا المتحد، وهو جماعة مسلحة إثنية مؤثرة. واستلهاما من مبادرة والدها بالدعوة إلى عقد مؤتمر في بانغلونغ في شباط/فبراير ١٩٤٧ لمناقشة مستقبل الترتيب السياسي للبلد مع زعماء شان وتشين وكاشين، أعلنت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦ خطتها لعقد ''مؤتمر بانغلونغ الجديد للقرن الحادي والعشرين'' الذي دُعي إليه ممثلون عن مختلف الأقليات الإثنية. وهذه المناسبة التي من المقرر عقدها في أواخر آب/أغسطس تهدف إلى إطلاق عملية حوار سياسي يوحّد بين الأطراف ويكون تطلعيا وشاملا للجميع، ويسعى إلى معالجة شواغل جميع الفئات بما في ذلك الأطراف غير الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار. وقد اجتمعت الجماعات المسلحة الإثنية، سواء الموقعة أو غير الموقعة، في ماي جا يانغ، بولاية كاشين في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تموز/يوليه بهدف التوصل إلى موقف تفاوضي مشترك قبل المؤتمر. وشاركت الأحزاب الإثنية والمجتمع المدني والجماعات النسائية أيضا في المناقشات. وعقدت مستشارة الدولة والقائد الأعلى لقوات الدفاع مناقشات منفصلة مع جيش ولاية وا المتحد وجيش التحالف الوطني لميانمار. وعقب تلك المناقشات وافقت المجموعتان الإثنيتان على المشاركة في المؤتمر. وكان الانفتاح والمرونة اللذان أبدتهما جميع الأطراف مشجعين، بما في

ذلك جهود التواصل التي بذلتها مستشارة الدولة وفريقها التفاوضي من أجل الترويج لعملية سلام شاملة للجميع.

١٨ - ويُحرز تقدم مطرد بشأن إنشاء لجنة الرصد المشتركة للاتحاد استنادا لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار. وشُكلت اللجنة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وضمت ١٠ ممثلين من الحكومة، و ١٠ ممثلين من ثماني جماعات مسلحة إثنية، و ٦ ممثلين مدنيين يرشحهم كلا الجانبين. وفي الأجل القريب، سيكون تقديم الدعم إلى اللجنة حاسما في المساعدة على بناء الزخم والثقة في تنفيذ الاتفاق. وفي إطار ضبط الدعم المتواصل الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى عملية السلام، فإنني أدرك أنه سيتعين على الشركاء الخارجيين أن يراعوا الحساسيات الوطنية والجغرافية - السياسية المعنية مراعاة تامة. وبناء على طلب اللجنة، تقوم الأمم المتحدة بإنشاء آلية تمويل لتوجيه الدعم الدولي، بما في ذلك الدعم المقدم من الصين والبلدان المانحة الأخرى من أجل دعم هذه المبادرة الهامة. وأعربت مستشارة الدولة، في اجتماعها مع مستشاري الخاص في ٢٥ أيار/مايو في ناي بيي تاو، عن اهتمام حكومتها باستمرار المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد. وستواصل الأمم المتحدة تقديم دعم من هذا القبيل بموافقة جميع الشركاء لمرافقة ميانمار على طريق متواصل للسلام المستدام.

١٩ - وأُحرز تقدم نحو معالجة مسألة الجنود الأطفال عندما وقَّعت ميانمار على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وذلك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في نيويورك. وأحث الحكومة على التصديق على البروتوكول دون إبطاء. وقد عملت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح مع الحزب التقدمي الوطني الكاريني، واتحاد كارين الوطني، وجيش استقلال كاشين، من أجل التشجيع على وضع خطط عمل للتصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم والانتهاكات الجسيمة الأخرى. وما فتئت الأمم المتحدة تسعى إلى مواصلة الحوار مع تلك الجماعات، وأبدى أحد الأطراف المدرجة في القائمة، وهو الحزب التقدمي الوطني الكاريني وجناحه المسلح، الجيش الكاريني، استعدادهما للتوقيع على خطة عمل. وإنني أشجع الحكومة على دعم إبرام وتنفيذ خطط العمل هذه، من أجل تعزيز حماية الأطفال في جميع أنحاء ميانمار. ولا تزال الحكومة تقوم باتخاذ خطوات إيجابية للنهوض بتنفيذ خطة العمل المشتركة من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب التاتمادو، بما في ذلك التدريب على تقدير السن في مراكز التجنيد، وزيادة إمكانية وصول بعثات الرصد إلى الكتائب والوحدات العسكرية، وعقد اجتماعات شهرية لاستعراض الحالات مع الأمم المتحدة من أجل التحقق من المجندين المشتبه

في كونهم من المجندين الأطفال. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦، تم تسريح ١٩٢ من الجنود الأطفال السابقين، من بينهم ٣٧ من القصر وإعادتهم إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وأؤيد توصية المقررة الخاصة بضرورة أن تقوم الحكومة بتعزيز آليات التحقق من السن والرصد والمراقبة فيما يتعلق بالتجنيد وكفالة مقاضاة جميع المسؤولين عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، بمن فيهم الوسطاء المدنيون.

جيم - ولاية راخين والوضع الطائفي

٢٠ - على النقيض من التفاؤل الذي يتضح من التطورات المذكورة أعلاه، فإنني أود أن أشدد على أن ممارسة التمييز المؤسسي ضد طائفة الأقلية المسلمة، ولا سيما المجموعة التي تُعرِّف نفسها على أنها من طائفة الروهنغيا، لا تزال موضع انشغال وقلق في أوساط المجتمع الدولي. وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على أحداث العنف التي وقعت في عام ٢٠١٢ في ولاية راخين، يقدر أن ١,٢ مليون مسلم في تلك الولاية يواجهون أشكالا مختلفة من القيود المفروضة على التنقل والعمالة والتعليم والحرية الدينية، مع وجود العديد من القابعين في مخيمات المشردين داخليا الذين ليس لديهم سوى أمل ضئيل في المستقبل. ولا تزال مسألة وضعهم القانوني، بما في ذلك الحصول على الجنسية بالنسبة للغالبية العظمى من هذه المجموعة، دون حل كما أن آفاق الحياة الكريمة والآمنة تبدو قاتمة. ولم تظهر بيانات تعداد السكان الأخير بشأن المجموعات الدينية الصادر في ٢١ تموز/يوليه إلا زيادة هامشية في السكان المسيحيين (من ٤,٩ في المائة إلى ٦,٢ في المائة) والسكان المسلمين (من ٣,٩ في المائة إلى ٤,٣ في المائة) مقارنة بعام ١٩٨٣.

٢١ - ولا تزال الجماعات الدينية المتطرفة، بما في ذلك عناصر في جماعة ما با ثا البوذية، مستمرة في استخدام الخطاب المعادي للمسلمين لتغذية الكراهية الدينية وإشعال توترات جديدة. واستمر الاستخدام الشائن لوسائط التواصل الاجتماعي من جانب مجموعات وأفراد بهدف إثارة العنف والتحريض على الكراهية ضد الطوائف الدينية الأخرى دون قيود تذكر أو دون أن يقابَل بازدراء على الصعيد العام. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قامت بعض هذه الجماعات بالتظاهر خارج سفارة الولايات المتحدة في يانغون، منددة باستخدام تسمية ''روهينغيا''. وكانت سفارة الولايات المتحدة قد استخدمت هذا التسمية في بيان أعربت فيه عن القلق إزاء الأحداث التي وقعت في ولاية راخين، بما في ذلك غرق قارب قبل بضعة أيام في سيتوي، وهي عاصمة الولاية، أسفر بحسب التقارير عن مقتل ٢١ من المشردين داخليا، جميعهم من أفراد الطائفة المسلمة. وفي أماكن أخرى في البلد، أفادت تقارير بإخلاء بائعين مسلمين من منطقة شويدغون باغودا في يانغون في الربع الأول من عام ٢٠١٦ وبقيام

مجموعة من الغوغاء في ٢٣ حزيران/يونيه بمهاجمة مترل ومتجر ومسجد ومدرسة للمسلمين في قرية ثو يي ثو مين في إقليم باغو، وبإضرام النار في مسجد في قرية هبكانت في ولاية كاشين في ٢ تموز/يوليه، مما أثار الكثير من القلق والانشغال في ميانمار وعلى الصعيد الدولي.

٢٢ - وقامت الحكومة، استشعارا منها بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمنع المزيد من تفشي هذه التوترات وحالات العنف الطائفية، باتخاذ خطوة محسوبة ضد ما با ثا في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٦ بالتشكيك في وضعها القانوني وشرعيتها، وبشكل خاص في مشروعية أنشطتها المختلفة في ضوء المادة ٣٦٤ من الدستور التي تحظر استغلال الدين لأغراض سياسية. ومن جانبها، اعترضت أعلى سلطة دينية بوذية في البلد، وهي لجنة سانغا ماها نایاکا الحكومية، على مطالبة ما با ثا بأي صفة باعتبارها منظمة مشروعة للرهبان تمتثل للدليل والميثاق التنظيمي للسانغا. وقيام اللجنة بالنأي بنفسها بشكل قاطع عن إيديولوجية وأنشطة ما با ثا والإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة تبشر بالخير بالنسبة للجهود الرامية إلى تعزيز السلام والوئام الطائفي. وفي ١٥ تموز/يوليه، أعلنت الحكومة تشكيل لجنة مركزية رفيعة المستوى لإدارة الطوارئ يرأسها النائب الثاني للرئيس وتضم وزير الدفاع ووزراء آخرين في الاتحاد، والنائب العام، ووزراء من إدارات الولايات والشُعَب، وقادة الشرطة. وستعمل اللجنة أيضا مع المجتمع المدني بشأن وضع استراتيجيات لاستباق أحداث العنف الطائفي محليا والتوعية ومكافحة أي تحريض من وسائط الإعلام على الكره والعنف.

٢٣ - لم يُبلَغ عن اندلاع حالات عنف طائفي كبرى في ولاية راخين أو في أي مكان آخر. وفي عام ٢٠١٥، عادت حكومة ولاية راخين وأعادت توطين حوالي ٠٠٠ ٢٥ شخص من المشردين داخليا. وبُذلت جهود بقيادة الحكومة والقاعدة الشعبية والمجتمع المدني بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي والوئام الطائفي كانت أيضا محل تشجيع وتمخّضت عن نتائج ناجحة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى العمل الذي يقوم به مركز التنوع والوئام الوطني، الذي أُنشئ بدعم من صندوق بناء السلام.

٢٤ - وأدت الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لمكافحة شبكات التهريب والمتاجرين إلى انخفاض كبير في معدل الهجرة غير النظامية من ولاية راخين وبنغلاديش عبر القوارب، حيث انخفض معدل المغادرين من راخين وبنغلاديش في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ بنسبة ٩٦ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤. وينبغي النظر إلى هذا التطور الإيجابي على خلفية الاحتجاج الدولي الشديد إزاء عدد الوفيات المبلغ عنها في ذروة أزمة الهجرة غير النظامية في منتصف عام ٢٠١٥. ووقّعت ميانمار إعلان بالي لعام ٢٠١٦ بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، الذي يهدف إلى التصدي

للهجرة غير الشرعية من زاوية مراقبة الحدود وإنفاذ القانون. ويتطلب استقرار الوضع في ولاية راخين اتباع نهج أعمق متعدد المحاور للتصدي للأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية.

٢٥ - وقد أشارت الحكومة في محافل دولية مختلفة إلى أنها تبذل قصارى جهدها للتوصل إلى حلول ملموسة للمشاكل القائمة في ولاية راخين، مع أخذ الشواغل التي أعربت عنها مختلف الفئات المعنية في الاعتبار. وشددت على أن الوضع معقد في راخين ولكنها ملتزمة باتخاذ إجراءات سريعة وحازمة لتحسين الأوضاع في مخيمات المشردين داخليا، بما في ذلك تنظيم الحصول على التعليم والخدمات الصحية. ودعت المجتمع الدولي إلى إمهال ميانمار مزيدا من الوقت لكي تتوصل إلى حل شامل ودائم للمشاكل الأساسية. وفي هذا الصدد، أعلنت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ إنشاء لجنة مركزية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في راخين، برئاسة مستشارة الدولة. وضمت اللجنة المركزية جميع وزراء الحكومة الرئيسيين، والمدعي العام، والأمين البرلماني في مكتب الرئيس ورئيس وزراء راخين. وكُلفت بمهمة تحقيق السلام والاستقرار والتنمية لجميع سكان راخين. وشُكلت أربع لجان عاملة تابعة لها لكي تضمن نجاحها في تنفيذ تلك الأهداف، ألا وهي الأمن والسلام والاستقرار وسيادة القانون؛ والهجرة والتدقيق في مسألة المواطنة؛ وإعادة التوطين والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛ والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وفي ٢ حزيران/يونيه، ذهب نائب رئيس اللجنة المركزية ووزير الشؤون الحدودية، يي أونغ، برفقة عدة وزراء آخرين، ورئيس وزراء ولاية راخين ومسؤولين آخرين في زيارة أولية إلى بلدتي كياوكبيو وثاندوي في راخين.

٢٦ - وخلافا للموقف الرسمي للإدارة السابقة، أفيد بأن الحكومة أصدرت رسالة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، دعت فيها مسؤولي ميانمار إلى الامتناع عن استخدام تسميتي ''الروهنغيا'' أو ''البنغال'' عند الإشارة إلى الأقلية المسلمة في ولاية راخين. وقبل إصدار الرسالة، دعت مستشارة الدولة، في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري في ناي بيي تاو، المجتمع الدولي إلى تفهُّم ضرورة إعطاء الأولوية لتحسين الحالة بشكل كبير في ولاية راخين على مسألة التسميات. وبينما قالت مشددةً ''إننا لا نقوض بأي حال من الأحوال رغبة الناس في تحديد هويتهم'' فقد أشارت إلى أن استخدام التسميات ''الانفعالية'' والتي ويحتمل أن تكون ''مؤججة للمشاعر'' يمكن أن يزيد من حدة التوتر واتساع الصدع بين الطوائف كما يمكن أن يقوّض الجهود التي تبذلها حكومة من أجل التوصل إلى ''حل سلمي ومعقول لمشاكلنا''. وفي اجتماع لاحق مع مستشاري الخاص، نادت مستشارة الدولة بفهم أفضل للحساسيات التي تنطوي عليها المسألة. وشددت

الأمم المتحدة، من جانبها، على أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، عندما كانت في صف المعارضة، عارضت بشدة القوانين التمييزية في مجالي الدين والصحة وأيدت بقوة اتخاذ إجراءات حازمة استنادا إلى تطبيق سيادة القانون. وبالنظر إلى تلك الخلفية، كان يحدو المجتمع الدولي أمل مشروع في أن تتخذ الحكومة موقفا قائما على المبادئ بينما هي تواصل التصدي للمشكلات القصيرة الأجل وكذلك المتوسطة والطويلة الأجل في راخين. وفي حين كان ردها إيجابيا، فقد أشارت إلى التداعيات العابرة للحدود المرتبطة بهذه المسألة، مشددةً على أن التوصل إلى حل أشمل للأسباب الأساسية سيتطلب التشاور الوثيق مع البلدان المجاورة لميانمار وتعاونها. وأشارت أيضا، في هذا السياق، إلى الإجراءات التي اتخذتها القوات البحرية في ميانمار باعتراض القوارب في بحر أندامان خلال عام ٢٠١٥ وتوفير ميانمار اللجوء المؤقت لركاب القوارب الذين تقطعت بهم السبل وأعيد الكثير منهم إلى بنغلاديش لاحقا. وإذ أكدت على أن القضية الأكبر هي قضية تحقيق التنمية لصالح جميع الطوائف في الدولة ومكافحة الفقر المدقع، وعدم كفاية وسائل كسب العيش وانعدام الهياكل الأساسية، فقد دعت المجتمع الدولي إلى تفهم الوضع بطريقة أكثر دقة وتوفير حيز أكبر لحكومتها لكي تعالجه بطريقة عملية وخلال إطار زمني معقول.

٢٧ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٥، قام المنسِّق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بإنشاء مكتب إقليمي في سيتوي، من أجل التشجيع على زيادة الاتساق فيما بين الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي من خلال الأخذ بنهج منسق لدعم الاحتياجات الإنسانية والإنمائية والاحتياجات المتعلقة بحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي لجميع سكان ولاية راخين. ويرأس ذلك المكتب أحد كبار مستشاري الأمم المتحدة الذي يمثل جهة التنسيق الرئيسية لدى الأمم المتحدة مع الحكومة. وفي آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٦، اشترك المنسق مع عميد السلك الدبلوماسي في رئاسة مجموعة سفراء، بمشاركة وزارة الخارجية ووزارة شؤون الحدود، بهدف تنسيق المساعدة الدولية ومعالجة الاحتياجات والتحديات المتعلقة بالشؤون الإنسانية والإنمائية وحقوق الإنسان في راخين.

دال - القضايا الإنسانية

٢٨ - تشير التقديرات إلى أن ثمة حوالي مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في ميانمار، بما في ذلك أكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ مشرَّد، و ٠٠٠ ٤٦٠ متضرر من الفيضانات وغيرهم من المتضررين بالتراعات المسلحة أو التوترات الطائفية. ولا يزال ثمة قرابة ٠٠٠ ١٠٠ مشرد في ولايتي كاشين وشان الشمالية منذ تجدد أعمال القتال في حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي حين أن السنة الماضية شهدت مبادرات سلام مهمة من جانب الحكومة،

فقد شهدت الفترة نفسها أيضا استمرار التوتر واندلاع النزاعات المسلحة بين التاتماداو وبعض الجماعات المسلحة الإثنية التي لم توقّع على اتفاق وقف إطلاق النار، فضلا عن النزاعات فيما بين الجماعات الإثنية. وظلت الاشتباكات تؤثر على المدنيين في ولايتي كاشين وشان حيث أدت إلى تشريد مجموعات جديدة في أواخر عام ٢٠١٥ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أسفر القتال في ولاية شان الجنوبية عن تشريد ٦ ٠٠٠ شخص، بينما شرَّد ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ شخص في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦ نتيجةً للاشتباكات بين الجماعات المسلحة الإثنية والتاتماداو. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أدى القتال بين التاتماداو وجيش أراكان في ولاية راخين إلى تشريد قرابة ١ ٩٠٠ فرد في بوثيدونغ وكياوكتاو وراثيدونغ. ومعظم هؤلاء الأشخاص لا يزالون مشردين بسبب الحالة الأمنية الراهنة.

٢٩ - ويشكلّ توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو منتظم يمكن التنبؤ به ومستدام إلى السكان المدنيين المتضررين من هذه النزاعات أمرا بالغ الأهمية. وهذا ما أقرت به الحكومة في خطابها أمام مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية في اسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١٦، حيث أكد البلد من جديد التزامه بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة لغرض توفير الدعم المنقذ للحياة إلى المدنيين المعرضين للخطر. وعلى الرغم من هذا الموقف، فإمكانية وصول المساعدات الإنسانية عمليا إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في ولاية كاشين تتقلص باستمرار. ومنذ أيار/مايو، أصبح موظفو المساعدة الإنسانية الدوليون يُمنعون بصفة روتينية من الوصول إلى تلك المناطق برمتها. وهذه الحالة المتدهورة تتحدى المبادئ الإنسانية الأساسية، حيث تؤدي إلى ترك ما يصل إلى ٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا الذين يعيشون في هذه المناطق أكثر عُرضة للخطر وأقل تمتعا بالحماية. وما فتئت الأمم المتحدة تدعو إلى إعادة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بحيث يتمكن موظفو الأمم المتحدة من رصد الاحتياجات والمساعدة في الوصول إلى الفئات السكانية التي تعجز الحكومة ذاتها عن الوصول إليها.

٣٠ - وتشير التقديرات إلى أنه كان لا يزال ثمة ١٢٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا في ولاية راخين في ٣٩ من المخيمات أو الأماكن الشبيهة بالمخيمات عقب اندلاع العنف الطائفي في عام ٢٠١٢. وقد ألحقت مواسم الأمطار والفيضانات المتعاقبة، وكذلك إعصار كومين في عام ٢٠١٥، أضرارا خطيرة بحالة المأوى في المخيمات التي بُنيت في الأصل لتدوم فترة أقصاها ثلاث سنوات. وقد بدأ العمل على إصلاح بعض الهياكل، ولكن ثمة احتياجات كبيرة لا تزال قائمة. وفي حين أن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من المشردين أعيدوا أو أعيد توطينهم

من المخيمات في ولاية راخين في عام ٢٠١٥، لا يزال من المستعصي الوصول إلى حل دائم بالنسبة إلى ٠٠٠ ١٢٠ من المشردين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة ما يزيد على ٠٠٠ ٣٣٠ شخص من فئات ضعيفة أخرى في ولاية راخين لا يزال في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. إلا أن التقدم المحرز ضئيل في معالجة الحواجز الأساسية التي تواجه المسلمين في ولاية راخين من حيث حرية التنقل أو الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

٣١ - ومن الواضح أنه من المستبعَد أن تُحَل المشاكل القائمة في راخين بصورة شاملة ما لم تتشارك ميانمار وبنغلاديش تشاركا فعالا في معالجة القضايا الأساسية. وبعض القضايا الكبرى المرتبطة بالهجرة عبر بحر أندامان ستتطلب أيضا مشاركة إقليمية متواصلة. وعلى الجانبين، تبرز الغالبية العظمى من الروهينغيا الذين لا يزالون عديمي الجنسية في صورة فئة سكانية غير مرغوب فيها ومحرومة وتعاني الفقر المزمن ومهمشة سياسيا.

٣٢ - وتُعتبر ميانمار إحدى أكثر البلدان عُرضةً لخطر الكوارث الطبيعية في جنوب شرق آسيا. ففي أوائل آب/أغسطس ٢٠١٥، ضربت الفيضانات الناجمة عن الأمطار الموسمية الغزيرة وإعصار كيمون جميع أنحاء البلد بولاياته ومناطقه البالغ عددها ١٣، حيث كانت ولاياتا تشين وراخين ومقاطعتا ماغواي وساغاينغ هي الأكثر تضررا. وأدت الفيضانات إلى تشريد ١,٧ مليون شخص بصفة مؤقتة. وشهدت ولاية راخين زيادة كبيرة في ظهور حالات جديدة من سوء التغذية الحاد الوخيم، وسُجلت أعلى المعدلات، البالغة ٢٠٠ حالة أو أكثر في الشهر، في بوثيدونغ ومونغداو. وفي نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وتموز/يوليه من عام ٢٠١٦، ضربت البلد مرة أخرى عاصفة مفاجئة من الأمطار الغزيرة والرياح العاتية والبرَد، أثرت على البلدات في جميع أنحاء البلد.

هاء - التنمية الاجتماعية الاقتصادية

٣٣ - على مدى أكثر من خمس سنوات، اتخذت السلطات في ميانمار خطوات مهمة نحو تحرير الاقتصاد وزيادة كفاءته. وحصل مصرف ميانمار المركزي على قدر أكبر من الاستقلال وحسَّن وصول الجمهور إلى الخدمات المصرفية، حيث نمت العمليات المصرفية على الهاتف النقال على وجه الخصوص بشكل متزايد خلال العام الماضي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أصدر المصرف المركزي مبادئ توجيهية عامة للمؤسسات المالية بشأن إدارة المخاطر فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا يتماشى مع المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وأقر البرلمان قانونا مصرفيا مستكمَلا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

يتضمن قواعد أكثر صرامة تحكم رأس المال المدفوع والاحتياطي الذي يشترط تواجده في المصارف، لزيادة تواؤم النظام المصرفي مع المعايير الدولية. وقد أوفت ميانمار بالالتزام الذي قطعته لمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية من خلال نشر تقريرها الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بشأن قطاع الصناعات الاستخراجية الذي غطى السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. وكانت الحكومة قد قدمت طلبا لكي تصبح من البلدان المرشحة للانضمام إلى المبادرة في أيار/مايو ٢٠١٤. وسيُشترَط استيفاء جميع متطلبات الإبلاغ والامتثال الأخرى بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٣٤ - ويُتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي ٧ في المائة في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، أي أقل من العامين الماضيين بحوالي ١,٥ نقطة مئوية بسبب آثار أضرار الفيضان في عام ٢٠١٥، وحالة عدم اليقين السابقة للانتخابات، وضعف الطلب الخارجي بصفة عامة وانخفاض أسعار صادرات ميانمار. إلا أن مصادر من صندوق النقد الدولي تتنبأ بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سبيله إلى الارتفاع مرة أخرى ليبلغ نحو ٨ في المائة في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، مع انحسار أثر الفيضان وزيادة الاستثمارات في أعقاب الانتقال السياسي السلس. وقد صنَّف ”تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٥: العمل من أجل التنمية البشرية“ ميانمار في المرتبة ١٤٨ ضمن ١٨٨ بلدا، حيث كانت قيمة مؤشر التنمية البشرية فيها ٠,٥٣٦ وهو تحسن هامشي عن السنة السابقة عندما سجلت ميانمار ٠,٥٢٤ على المؤشر وأُدرِجت في المرتبة رقم ١٥٠. ولا تزال ميانمار تحتل المرتبة الدنيا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣٥ - وتعبيرا عن التقدم المحرز على صعيد التنمية، طلبت ميانمار إلى الأمم المتحدة إجراء استعراض للبلد باعتباره مرشحا محتملا للرفع من مركز أقل البلدان نموا. وقد أحاطت لجنة السياسات الإنمائية علما بهذا الطلب ولاحظت في تقريرها لشهر آذار/مارس ٢٠١٥ أن ميانمار قد اجتازت عتبة الخروج من تلك القائمة من حيث الدليل القياسي للأصول البشرية، بينما لا تزال أدنى من تلك العتبة من حيث الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الضعف الاقتصادي. وفي حين أن البلد لا يستوفي بعد معايير الأهلية الكاملة للرفع من القائمة، فإنه يُتوقع أن يستوفي المعايير كافة إذا ظل ثابتا على مساره الإنمائي الحالي حتى عام ٢٠١٨.

٣٦ - وقد أشار رئيس ميانمار في بيان أدلى به في احتفال أداء اليمين إلى أن تحسين نوعية حياة غالبية الناس يمثل أولوية من أولويات حكومته التي أعربت عن التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي تعمل أيضا مع فريق الأمم المتحدة القطري على نشر الوعي في صفوف المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية بأهداف التنمية المستدامة

وإنشاء خط أساس لأهداف التنمية المستدامة لتقييم الحالة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها ومؤشراتها.

٣٧ - وقد واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعاونه الوثيق مع الحكومة في إطار برنامجه القطري لميانمار والبرنامج الإقليمي لجنوب شرق آسيا، من أجل تعزيز قدرات التعاون عبر الحدود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستعراض الأطر التشريعية والسياسات المتصلة بالمخدرات. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا دعم مبادرة كبرى ترمي إلى توفير مصادر بديلة للدخل لزارعي الأفيون في ولاية شان.

٣٨ - والتقت المقررة الخاصة أثناء زيارتها الأخيرة إلى ميانمار في حزيران/يونيه ٢٠١٦، بعدد من النساء المؤهلات والعاملات في مجال حقوق الإنسان والنزاع، واللواتي تجدهن ذخرا للعملية. وتعهدت الحكومة السابقة بضمان تمثيل ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من النساء في جميع مستويات العملية. وهذا الالتزام بضمان زيادة تمثيل المرأة هو أحد الالتزامات التي يتعين الوفاء بها على نطاق أوسع في مختلف المجالات الأخرى التي تولى أولوية وطنية. وتعد ميانمار من بين مجموعة من البلدان لا يتجاوز عددها ٣١ بلداً على صعيد العالم ليس لديها سياسة وطنية للشباب. وبات سكانها الشباب يقفون حاليا على أعتاب مرحلة الازدهار الاقتصادي، وبإمكانهم جني عوائد ديمغرافية هائلة. ومن أجل ضمان ألا يصبح هذا العائد عائقاً، سيكون البلد بحاجة ماسة إلى وضع وتنفيذ خطة لتعبئة الموارد البشرية توفر فرصا أفضل لتدريب الشباب وإيجاد عمل منتج لهم.

٣٩ - والأمر الحاسم الأهمية لأي مسعى من هذا القبيل سيتمثل في تعزيز الهياكل الأساسية. ولا تبلغ نسبة المنازل المزودة بالكهرباء في ميانمار سوى ٣٣ في المائة، مقارنةً بنسبة ٦٠ في المائة في بنغلاديش، و ٩٩ في المائة في فييت نام. وقد صنفت الهياكل الأساسية اللوجستية للبلد في المرتبة ١٣٧ من أصل ١٦٠ بلدا في مؤشر الأداء اللوجستي لعام ٢٠١٤، وهي المرتبة الأدنى بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ووفقاً لما أشارت إليه دراسة حديثة أعدها البنك الدولي، فإن ميانمار، نظرا لكونها تشترك في الحدود مع بلدان تسهم بنسبة ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبنسبة ٤٠ في المائة من سكان العالم، ستحظى بفرص فريدة عندما تعزز روابطها وتواصلها مع جيرانها المباشرين.

ثالثاً – الملاحظات

٤٠ – على مدى السنوات الخمس الماضية، شهدت ميانمار تحوّلا جذريا. فقد شهد هذا البلد تقدما كبيرا في إصلاح مؤسساته السياسية والاقتصادية وفي انفتاحه على العالم الخارجي. وتم الإفراج عن أعداد كبيرة من السجناء السياسيين، ونشأت صحافة حرة ونشطة نسبيا، وازدادت حرية تكوين الجمعيات والتعبير عن الآراء السياسية رغم وجود بعض القيود، وذلك مع سعي نحو ٩١ حزباً سياسياً إلى الطعن في الانتخابات وتحقيق نمو هائل في عدد وقدرة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على المستويين الوطني والدولي معاً. وشهدت هذه الفترة رفع الحكومة التدريجي للقيود المفروضة على الأعمال والتجارة والمشاريع الخاصة التي أعاقت منذ فترة طويلة تطور الاقتصاد، وإدخال إصلاحات اقتصادية هامة تشمل سعر الصرف الموحد، ورفع القيود على الاستيراد والتصدير، وزيادة الشفافية في الحكم، بما في ذلك ميزانيته السنوية. وكانت الحكومة السابقة قد اتخذت بعض الخطوات الهامة على صعيد الحد من الفقر لتعزيز مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي عموما، والحد من التضخم وتخفيض الديون الخارجية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية المالية والمادية والمتعلقة بالاتصالات. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الانفتاح الذي تشهده مجالات واسعة من الاقتصاد، ما زالت هناك شواغل خطيرة فيما يتعلق بالثغرات الموجودة في الهياكل الأساسية، والضغوط الناجمة عن حيازة الأراضي والاستيلاء عليها ولا سيما في المناطق الريفية، وتفشي الفساد وغير ذلك من أوجه الضعف الأخرى التي تؤثر على قدرة البلد على تحمل الصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. وقد ظهرت أيضا تحديات رئيسية تؤثر على الحفاظ على النسيج الاجتماعي، ولا سيما على حالة أقلياته الإثنية والدينية، التي عانى بعضها لعقود من التمييز وانخرط بعضها الآخر في نضال عنيف ضد الحكومة والجيش.

٤١ – وإزاء هذه الخلفية، ربما يكون من المناسب أن تنظر الأمم المتحدة إلى الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لربع قرن مضى، من خلال المداولات السنوية للجنة الثالثة للجمعية العامة، من أجل تعزيز الديمقراطية والتغيير والإصلاح على الصعيد السياسي. وقد أعربت الجمعية في أول قرار أصدرته بشأن ميانمار في عام ١٩٩١ عن القلق إزاء استمرار خطورة حالة حقوق الإنسان وأكدت ضرورة التعجيل بتحسينها (انظر القرار ٤٦/١٣٢). وفي عام ١٩٩٢، حثت الجمعية الحكومة على تمكين جميع المواطنين من المشاركة بحرية في العملية السياسية وأعربت عن قلقها إزاء استمرار مشكلة اللاجئين من ميانمار الموجودين في البلدان المجاورة، بما في ذلك اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش (انظر القرار ٤٧/١٤٤). وأعربت في

القرارات اللاحقة عن القلق إزاء عدم قيام حكومة ميانمار بكل ما يلزم في سبيل إقامة الديمقراطية ودعت إلى إنهاء حرمان الأشخاص من الحقوق الأساسية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، بمن فيهم أونغ سان سو كي، وإلى إجراء انتخابات ذات مصداقية.

٤٢ - ويبدو أن العديد من المطالب الرئيسية التي وردت في هذه القرارات قد تم الوفاء به. غير أن عملية الإصلاح ما زالت عملاً قيد التنفيذ ولا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه. وستتوقف مواصلة إرساء الديمقراطية على استمرار استقرار العلاقات والتعاون بين القيادة السياسية الجديدة والتاتماداو. وما دام خطر التقسيم البلد على أسس إثنية خطرا ''واضحا ومباشرا''، من الممكن التوقع بأن يعتبر الجيش هذا الخطر سببا كافيا ليحتفظ بسيطرته على وزارات حاسمة الأهمية داخل الحكومة مثل الدفاع والشؤون الداخلية والحدود. كما أنه من غير المرجح أن يتنازل عن أكثر من ربع مجموع عدد المقاعد في البرلمان. وقد أخذ كبار القادة العسكريين يشيرون بوضوح إلى أنه، ما لم يقتنع الجيش بإحراز تقدم ملموس في المحادثات الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وبحدوث تراجع في حجم ''الأخطار غير التقليدية'' التي تهدد الاستقرار الوطني والإقليمي، بما فيها تلك التي تواجه في ولاية راخين، فإنه لن يكون على استعداد للموافقة على أي تقليص جذري لدوره في إدارة الدولة. والعنصر الأساسي في أي رغبة يبديها الجيش للابتعاد عن السيطرة السياسية الحاسمة على هياكل الدولة هو ما إذا كان إطلاق حوار سياسي سيبعد المجموعات المسلحة الاثنية دون رجعة عن خيار المواجهة العسكرية. وهذا هو أيضا السبب الذي جعل الجيش يرى تقدماً في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو يرى في أي شكل من أشكال التسليم المراقب للأسلحة من جانب الجماعات المسلحة خطوة تمهيدية لازمة لجميع الأطراف المجتمعة للتفاوض على ملابسات أية عملية لإعادة تنظيم الجيش الوطني في إطار دولة اتحادية جديدة. وبالنظر إلى العجز الاستئماني الحالي، فإنه من غير المرجح على ما يبدو أن يتحقق هذا الهدف في أي مرحلة مبكرة من عملية الحوار.

٤٣ - كما أن قيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية اعتبرت أيضا أن المصالحة الوطنية من خلال عملية حوار سياسي مع الجماعات الاثنية المسلحة تشكل أولوية أساسية من أولويات الحكومة. وهي ترى أن اتفاق تقاسم السلطة على نطاق واسع بين الحكومة والجيش والجماعات المختلفة يشكل شرطا أساسياً لإنشاء هيكل دستوري وسياسي شامل وجديد يلبي تطلعات مختلف الفئات الإثنية داخل البنية الاتحادية. ولئن كانت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تود أن ترى الجيش يتخلى تدريجيا عن أداء دور سياسي وطني، فإنها ستواصل مراعاتها لالتزام التاتماداو التقليدي بالمبادئ الثلاثة ألا وهي عدم تفكيك البلد،

وعدم تفتيت التضامن الوطني، والحفاظ على السيادة الوطنية. ومن ناحية أخرى، فمع أن الفئات الإثنية المسلحة تتعاطف مع رغبة الرابطة في أن ترى تقليصاً لدور التاتماداو السياسي، فإنها تود أيضاً أن ترى تراجعا في دورها العسكري بالمقارنة مع تطلعات الجماعات المسلحة الخاصة بها. بيد أنها لن تحظى على الأرجح، فيما يتعلق بهذه المسألة، بالكثير من التعاطف أو الدعم من الرابطة. وفي ضوء هذه العوامل المعقدة، وزيادة المخاطر الجيوسياسية في المنطقة، سنحتاج إلى تقييم تصميم الحكومة والجيش على الاحتفاظ بالملكية الوطنية لعملية السلام وإجرائهما معايرة دقيقة لأي تأثير أو دور محتمل يمكن أن تؤديه مؤسسات مثل الأمم المتحدة.

٤٤ - وسيكون تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان التي تشمل جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ميانمار عاملا هاما في إرساء الديمقراطية. وفي هذا الصدد، تتعلق إحدى المسائل التي تم دائما التأكيد عليها في قرارات متعاقبة للجمعية العامة بإمكانية القيام في موعد مبكر بإنشاء مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في ميانمار يكلف بولاية كاملة. وأُدركُ أن العديد من الدول الأعضاء، من خلال حواراتها الثنائية، قد عززت هذا الاقتراح مع الحكومة. وأعتقد أن إنشاء هذا المكتب سيمكن الأمم المتحدة من تعزيز تعاونها مع الحكومة بشأن الحوار المتعلق بالسياسات والدعوة والتعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وآمل أن يصبح من الممكن بالنسبة للحكومة، في البيئة السياسية الجديدة، أن تتعامل بجدية مع هذا الطلب. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى ميانمار لتعزيز آلياتها ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان مثل لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان. وإلى جانب الاضطلاع بدور هام في متابعة التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن هذا التعزيز من شأنه أن يساعد في إمداد عملية التخطيط الإنمائي الوطني بالمعلومات، وحماية استقلالية اللجنة، وتعزيز المساءلة داخل الحكومة بالإضافة إلى المساعدة في مواجهة التحديات الواسعة النطاق في مجال حقوق الإنسان فضلا عن قضايا منع ومكافحة التمييز أو الحض على الكراهية أو العنف الطائفي وتعزيز الوئام بين الناس.

٤٥ - ويتمثل أحد التحديات الهائلة التي يتوقع المجتمع الدولي أن تواجهها الحكومة الجديدة وأن تتعامل معها باعتبارها أولوية ملحّة في تحسين أوضاع أشد السكان ضعفاً في ولاية راخين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء الولاية منذ عام ٢٠١٢. وإنني على ثقة بأن الشجاعة والإصرار اللذين أبداهما زعماء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في السنوات السابقة سيرشدانهم في اتخاذ خطوات ملموسة تجلب بعض الاستقرار وتعيد الكرامة لحياة آلاف عديدة من أفراد الطائفة المسلمة في ولاية راخين، الذين رغم ادعائهم

الانتماء إلى هذه المنطقة على مر الأجيال، يعيشون بدون مركز قانوني ووثائق قانونية، على حافة عدم اليقين، ويعانون باستمرار من التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان والازدراء العام وانعدام الأمن والعوز. والعديد من هؤلاء السكان ما زالوا يواجهون قيودا في الوصول إلى المستشفيات والتعليم وسبل العيش. وستحتاج الحكومة إلى اتخاذ خطوات من أجل إلغاء جميع القوانين التمييزية، بما فيها تلك التي تحد من حرية حركتهم ومن حقهم في الزواج والحياة الأسرية. وتعمل الأمم المتحدة بالفعل مع الحكومة بشأن برامج مختلفة من أجل معالجة هذه الشواغل الملحة في مجال حقوق الإنسان وتحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية العامة لجميع المجتمعات المحلية في راخين. وعلى مستوى أوسع، من الضروري النظر في الأفكار والآليات الجديدة على أساس التعاون بين ميانمار وبنغلاديش. ويجب أن تشمل هذه السبل إيجاد حل لمسألة مواطنة سكان الروهينغيا الموجودين حاليا على جانبي الحدود.

٤٦ - وستكون هذه السنة آخر سنة لي بصفتي أميناً عاماً. وفي عملي الذي دام عقداً من الزمن، ورغم أفضل الجهود التي بذلتها المنظمة وموظفوها المتفانون وشركاؤنا في جميع أنحاء العالم، فقد شهدنا عددا من خيبات الأمل والانتكاسات في عملنا. بيد أن ميانمار لا يزال من البلدان التي أحرزت تقدماً متسقاً وملموساً في العديد من مجالات الحياة على المستوى الوطني. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، اتسع حيز الحرية السياسية بشكل كبير. وقد تواصل المتخاصمون القدماء عبر طاولة المفاوضات لدفع عملية المصالحة وتضييق الخلافات السياسية سعياً منهم لتحقيق السلام. ولا تزال التحديات والشواغل الهائلة قائمة، بما فيها تلك التي تصيب الطائفة المسلمة في ولاية راخين والتي تحتاج إلى معالجة دقيقة ورحيمة. وستواصل الأمم المتحدة الدعوة بقوة إلى إنهاء التمييز الذي يتعرضون له والإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهم حتى يتمكنوا من العيش بكرامة وعلى قدم المساواة مع أبناء وطنهم، بصرف النظر عن اختلافاتهم العرقية والدينية. وبعبارات أعم ووفق العديد من النقاط المرجعية المبينة في القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن ميانمار على مدى أكثر من عقدين من الزمن، أصبح سجل ميانمار اليوم سجلاً إيجابياً. وعليه، فإنني أدعو الجمعية إلى أن تعيد النظر في مواصلة المساعي الحميدة، بما فيها ولاية المستشار الخاص، وإلى النظر في خيارات أخرى للمشاركة المستمرة من أجل الدعم والتشجيع على إحراز المزيد من التقدم الملموس والمجدي على صعيد التحديات المتبقية. وبقيامنا بذلك، سنعكس التقدم الملحوظ الذي أحرزه شعب ميانمار وقيادته السياسية، ونعترف بقوة وجدوى شراكته مع الأمم المتحدة ونشجعه على مواجهة ما تبقى من تحديات وصعوبات بشجاعة وتصميم، متسلحا بمعرفته بأنه يلقى الدعم والتشجيع من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.